

عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضاوا في استنباط قواعد اللغة والتفقه في أسرارها وقتنا طويلا .

والتحديد الذي ساقه الأستاذ وغمره بالافكار ، قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعييا الغالب في مباحث علم النحو .

قال العلامة الأمير<sup>(٢)</sup> في شرح هذا التعريف : هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به ( أى النحو ) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب ، والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء مع أن النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذه الحال مراعاة للغالب أيضا .

قال العلامة الأمير : وقولهم ( اعرابا وبناء ) اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، ك ( أن ) من جهة كسر همزها ، أو فتحها ، أو تخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه وغير ذلك .

وصرح بعد ذلك كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من دلالتها على المعاني التركيبية - أى المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض .

وهذا أبو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة<sup>(٤)</sup> :

وهو - أى النحو - في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي

(٢) حاشية الشيخ الأمير على الأزهري ، ص ١

(٤) دراسات في العربية وتاريخها ، ص ١٨٢